



تعديل تعليمات الإدراج في بورصة عمان

بورصة عمان

شباط ٢٠١٢
عمان - الأردن

المحور الأول: إعادة النظر في تقسيمات الأسواق.

المحور الثاني: تعديل شروط الإدراج في أسواق البورصة.

المحور الثالث: المفاضلة بين أسواق البورصة.

المحور الرابع: تعزيز الشفافية وكفاءة السوق.

□ الوضع الحالي لأسواق الأسهم:-

١. السوق الأول

٢. السوق الثاني

□ الوضع المقترح لأسواق الأسهم:-

١. السوق الأول

٢. السوق الثاني

٣. السوق الثالث

الشركات المقترحة إدراجها في السوق الثالث هي:

- ✓ الشركات الجديدة التي مضى عام على الأقل على حصولها على حق الشروع في العمل.
- ✓ الشركات التي لا تحقق شروط الإدراج في السوقيين الأول والثاني.
- ✓ الشركات التي تقوم البورصة أو الهيئة بنقل إدراج أسهمها إلى السوق الثالث لأي سبب من الأسباب.
- ✓ يساهم التصنيف الجديد في تقديم صورة أكثر وضوحاً للمستثمرين فيما يتعلق بمستويات المخاطرة للشركات المدرجة.

المحور الثاني: تعديل شروط الإدراج في أسواق البورصة

المعايير التي سيتم اعتمادها لإعادة توزيع الشركات المدرجة على الأسواق الثلاثة هي:-

☐ الربحية (Profitability).

☐ السيولة (Liquidity) .

١. الأسهم الحرة (Free Float).

٢. الأسهم المتداولة (Turnover)

٣. عدد أيام التداول (No. of Trading Days)

☐ رأس المال (Capital).

☐ الإفصاح (Disclosure).

الربحية: قدرة الشركة على تحقيق مكاسب مالية.

✓ شرط من شروط الإدراج في السوق الأول.

✓ يهدف إلى ضمان وجود شركات ذات ربحية متكررة ومستويات جيدة في السوق الأول.

✓ يشترط:-

- تحقيق الشركة أرباحاً قبل الضريبة لمرتين على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات.
- أن لا يقل معدل صافي أرباح الشركة قبل الضريبة لآخر ثلاث سنوات عن (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع.

الأسهم الحرة: هي الأسهم المتاحة للتداول، وتحتسب على النحو التالي:

الأسهم الحرة = رأس المال المكتتب به مطروحاً منه ما يلي:	
١-	عدد أسهم الخزينة (إن وجدت)
٢-	عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة
٣-	المساهمون الذين يملكون أكثر من (٥%) من رأس مال الشركة
٤-	الحكومات غير الأردنية
٥-	الحكومة الأردنية
٦-	المؤسسة الأردنية للاستثمار
٧-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٨-	البلديات
٩-	باقي المؤسسات العامة غير ما ذكر أعلاه
١٠-	الأسهم المملوكة للشركات الحليفة والتابعة
١١-	الأسهم المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة
نسبة الأسهم الحرة = عدد الأسهم الحرة / رأس المال المكتتب به	

✓ شرط من شروط الإدراج في السوقين الأول والثاني.

✓ يهدف إلى ضمان وجود شركات ذات سيولة جيدة في السوقين الأول والثاني.

✓ يشترط أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة عن:

١. السوق الأول: - (١٠%) إذا كان رأس مالها أقل من (٥٠) مليون دينار ويستثنى من ذلك الشركات التي يزيد رأس مالها عن (٥٠) مليون دينار .

٢. السوق الثاني: - (٥%) إذا كان رأس مالها أقل من (١٠) مليون دينار ويستثنى من ذلك الشركات التي يزيد رأس مالها عن (١٠) مليون دينار.

السيولة/ الأسهم المتداولة وعدد أيام التداول (Turnover)

معدل دوران السهم يساوي عدد الأسهم المتداولة خلال العام مقسوماً على رأس المال المكتتب به.

✓ شرط من شروط الإدراج في السوقين الأول والثاني.

✓ يهدف إلى ضمان وجود شركات ذات سيولة جيدة في السوقين الأول والثاني.

✓ يشترط أن لا يقل عدد الأسهم المتداولة في الشركة المدرجة في السوق الأول عن (١٠%) من الأسهم الحرة.

✓ يشترط أن لا يقل عدد أيام تداول الشركة عن:

١. السوق الأول:- (٣٠%) من عدد أيام التداول الكلي إذا كان رأس مالها أقل من (٥٠) مليون

دينار ويستثنى من ذلك الشركات التي يزيد رأس مالها عن (٥٠) مليون دينار.

٢. السوق الثاني:- (٢٠%) من عدد أيام التداول الكلي إذا كان رأس مالها أقل من (١٠) مليون

دينار ويستثنى من ذلك الشركات التي يزيد رأس مالها عن (١٠) مليون دينار.

الإفصاح: تزويد البورصة بالبيانات المالية السنوية والمرحلية والبيانات والافصاحات المطلوبة.

✓ شرط من شروط الإدراج في السوقيين الأول والثاني.

✓ إلزام الشركات المدرجة في السوقيين الأول والثاني بتزويد البورصة ببيانات مالية

ربع سنوية ونصف سنوية مراجعة إضافة إلى البيانات المالية السنوية المدققة.

الوضع الجديد

١. أن لا تقل/يقبل:-

- ✓ حقوق المساهمين عن رأس المال المدفوع.
- ✓ نسبة الأسهم الحرة في الشركة عن (١٠%) إذا كان رأس مالها أقل من (٥٠) مليون دينار.
- ✓ الأسهم المتداولة عن ١٠% من الأسهم الحرة.
- ✓ عدد أيام التداول للشركة عن (٣٠%) من عدد أيام التداول الكلي إذا كان رأس مالها أقل من (٥٠) مليون دينار.
- ✓ عدد المساهمين عن (٢٠٠) مساهم.
- ✓ رأس مال الشركة عن ٥ مليون دينار/سهم.
- ✓ معدل صافي أرباح الشركة قبل الضريبة لآخر ثلاث سنوات عن ٥% من رأس مال الشركة المدفوع.

٢. تحقيق ارباح قبل الضريبة لمرتين خلال آخر ثلاث سنوات.

٣. مرور عام على ادراج الشركة في السوق الثاني.

الوضع الحالي

١. أن لا تقل/يقبل:-

- ✓ حقوق المساهمين عن رأس المال المدفوع
- ✓ نسبة الاسهم الحرة عن ٥% اذا كان رأس مال الشركة ٥٠ مليون دينار فأكثر وعن ١٠% اذا كان رأس مال الشركة أقل من ٥٠ مليون دينار
- ✓ عدد الاسهم المتداولة عن ١٠% من الاسهم الحرة للشركة
- ✓ عدد أيام التداول للشركة عن ٢٠% من عدد أيام التداول الكلي
- ✓ عدد المساهمين عن ١٠٠ مساهم

٢. تحقيق ارباح قبل الضريبة لمرتين خلال آخر ثلاث سنوات

٣. مرور عام على ادراج الشركة في السوق الثاني

الوضع الجديد

١. أن لا يقل/تقل:-

- ✓ رأس مال الشركة عن ٢ مليون دينار/سهم.
 - ✓ صافي حقوق المساهمين في الشركة عن (٧٥%) من رأس مالها المدفوع.
 - ✓ نسبة الأسهم الحرة في الشركة عن ٥% من رأس المال المدفوع إذا كان رأس مالها أقل من (١٠) مليون دينار.
 - ✓ عدد أيام تداول الشركة عن ٢٠% من عدد أيام التداول الكلية إذا كان رأس مالها أقل من (١٠) مليون دينار.
٢. مرور عام على إدراج أسهمها في السوق الثالث.

الوضع الحالي

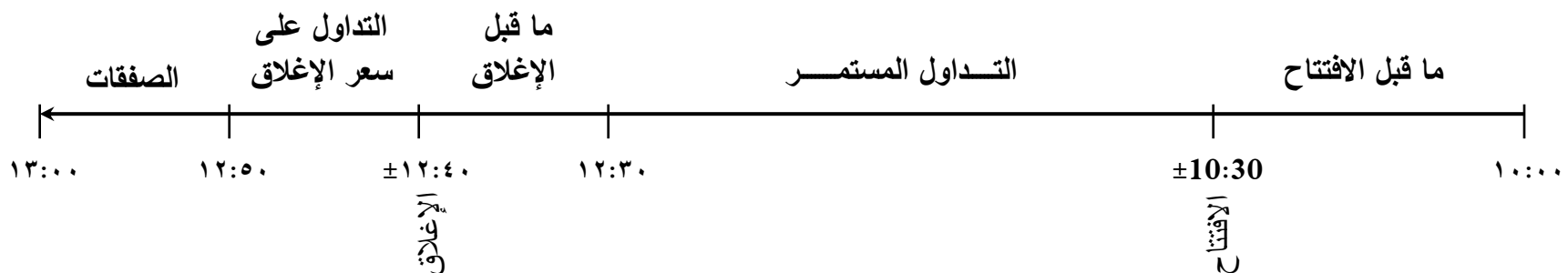
- ✓ حصول الشركة على حق الشروع بالعمل و التقدم بطلب الإدراج

الشركات التي سيتم إدراجها في السوق الثالث

- ✓ الشركات الجديدة والتي قد مضى عام على الأقل على حصولها على حق الشروع في العمل.
- ✓ الشركات التي لا تحقق شروط الإدراج في السوقين الأول والثاني.

- إن الشركات التي سيتم إدراجها في السوق الثالث متنوعة؛ فمنها شركات متعثرة أو شركات ذات سيولة منخفضة أو شركات مخالفة للتعليمات الخاصة بالإفصاح أو الحوكمة أو شركات حديثة الإدراج وغيرها.
- يمكن التمييز بين الشركات حديثة الإدراج وغيرها من الشركات المدرجة في السوق الثالث من خلال إضافة رمز مميز إلى نشرة التداول اليومية يدل على أن هذه الشركات حديثة الإدراج لمدة عام اعتباراً من تاريخ الإدراج، وتمييزها كذلك على الموقع الإلكتروني في البورصة.
- إن إدراج الشركات في السوق الثالث لا يعفيها من ضرورة الالتزام بجميع المتطلبات الإفصاحية الواردة في تعليمات الإدراج.

- (٥%) هي نسبة التغير بالأسعار المسموح بها حالياً لجميع الأوراق المالية المدرجة في البورصة.
- التسعير المستمر هي آلية التسعير المستخدمة لجميع الأوراق المالية المدرجة في البورصة.
- أوقات جلسات التداول لجميع الأوراق المالية المدرجة كما يلي:-



- تختلف الشركات المدرجة في الأسواق الثلاثة عن بعضها البعض وفقاً لشروط تصنيف وتوزيع الشركات على الأسواق الثلاثة.
- إن تحقيق الشركات المدرجة في السوقين الأول والثاني للشروط المحددة لهما يتطلب تمييزها ومنحها لامتيازات إضافية.
- تستحق شركات السوق الأول ذات المركز المالي القوي والسيولة العالية إيلاءها الجانب الأكبر من هذه الامتيازات.

□ يمكن المفاضلة بين الأسواق الثلاثة من حيث:

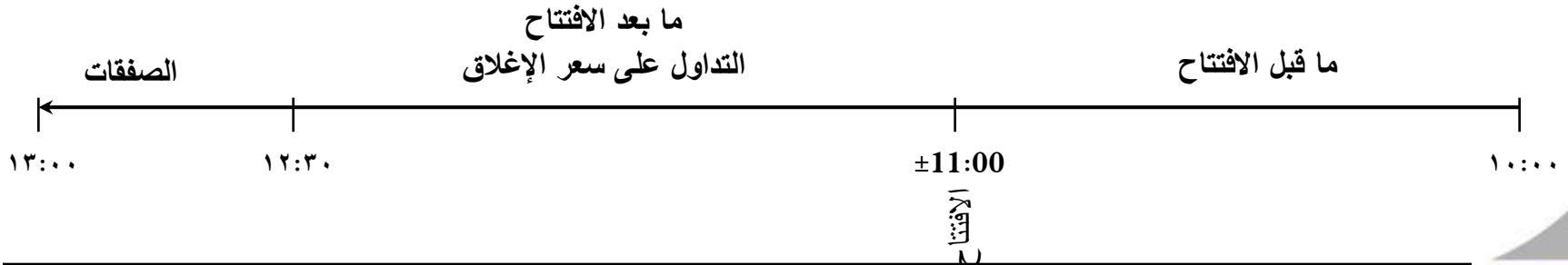
- نسب التغير بالأسعار المسموح بها.
- ساعات التداول.
- آلية التسعير.

✓ تطبيق نسبة (٥%) على السوقيين الأول والثاني وتخفيض هذه النسبة لتصبح (X%) لشركات السوق الثالث.

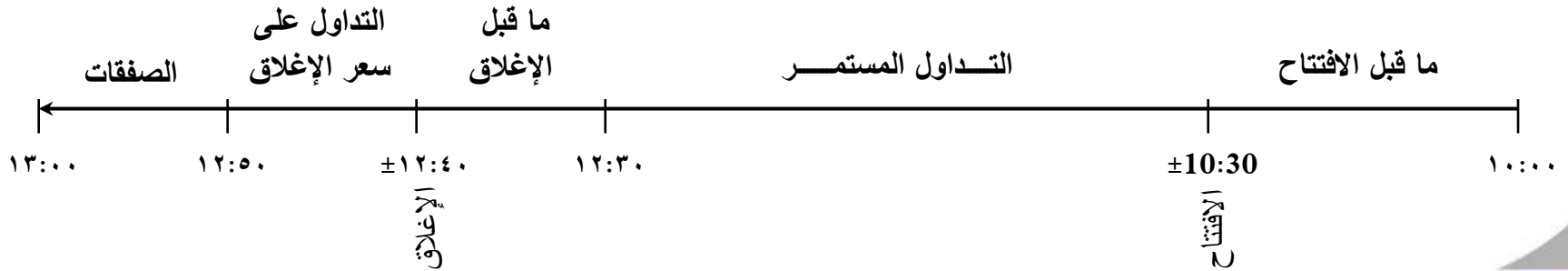
✓ تخفيض عدد ساعات التداول لشركات السوق الثالث.

✓ تطبيق نظام التسعير المستمر على جميع الشركات المدرجة في البورصة.

- اشتراك كافة أطراف السوق بتحديد السعر والتنفيذ عليه.
- الحد من تذبذب الأسعار خلال جلسة التداول.
- تجميع السيولة حتى لحظة التنفيذ.
- التقليل من مرونة السعر.
- يمنع التنفيذ الفوري، ويضطر إلى الانتظار حتى الافتتاح أو حتى الجلسة القادمة.
- بطء استجابة السوق لأية معلومات جديدة ترد عن الشركة بعد الافتتاح.
- التسبب في ضعف المشاركة في السوق، وبالتالي التأثير على عمق السوق.
- يناسب الشركات ضعيفة السيولة فقط.
- قد يتيح التلاعب بأسعار الأوراق المالية وتثبيتها خلال اليوم عند مستوى معين.



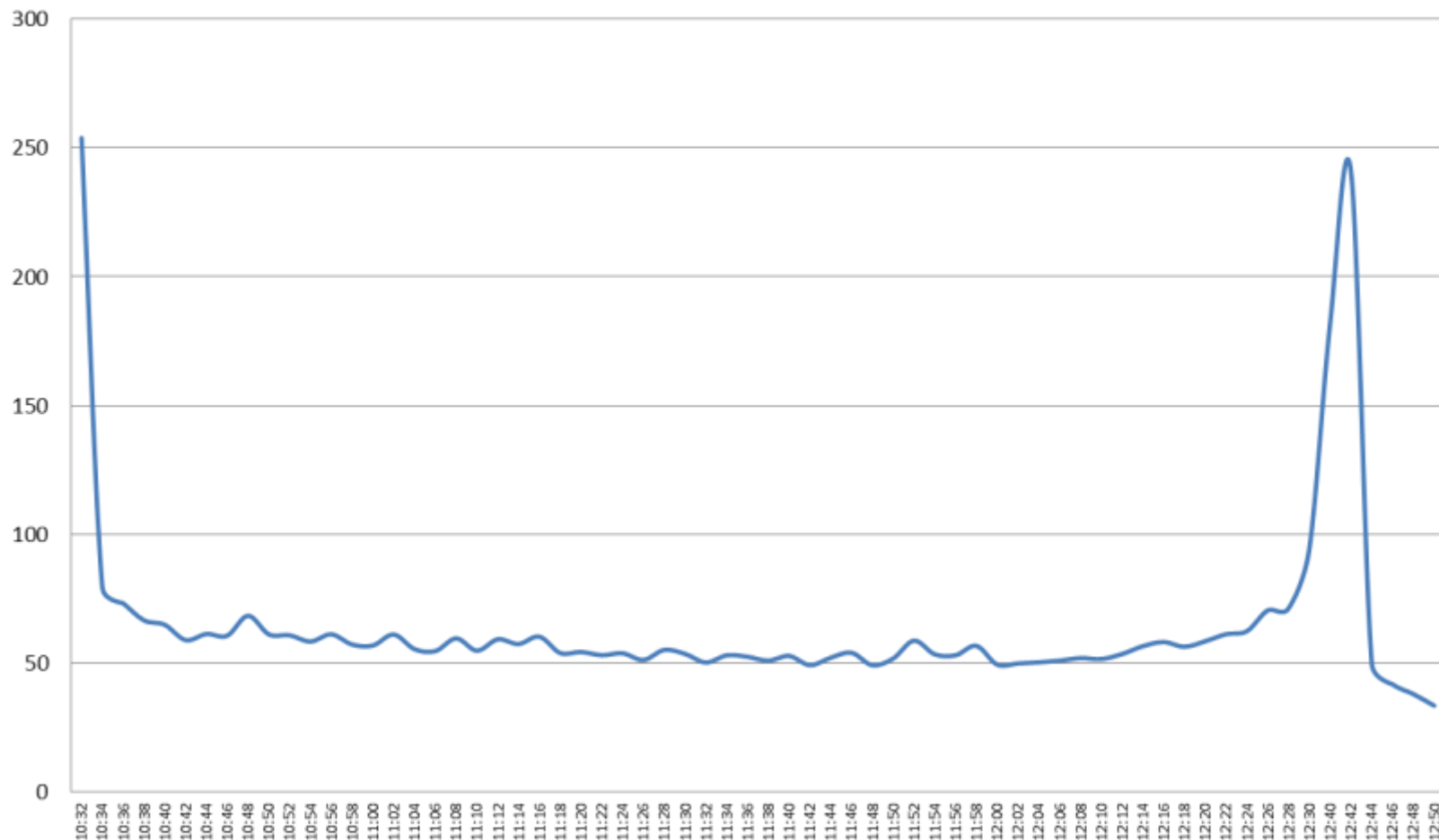
- التنفيذ على أسعار مختلفة وفقاً لتوافق العرض والطلب.
- إمكانية التنفيذ الفوري للأوامر.
- تعزيز السيولة وزيادة عمق السوق.
- الاستجابة لمجريات السوق، وبالتالي قد تكون الأسعار أكثر دقة في نهاية السوق.
- زيادة مرونة السعر.
- زيادة أحجام التداول.
- يبدأ وينتهي بنظام تسعير ثابت لاكتشاف سعر الافتتاح وسعر الإغلاق.
- تذبذب الأسعار خلال جلسة التداول.
- قد يتيح التلاعب بأسعار الأوراق المالية ضعيفة السيولة.



لماذا نظام التسعير المستمر (Continuous Trading) للسوق الثالث؟؟

- يسمح بتصحيح مستمر للأسعار خلال جلسة التداول.
- يتضمن ضمن مراحله نظاماً للتسعير الثابت في بداية ونهاية جلسة التداول (Pre-Opening) و (Pre-Closing) بهدف مشاركة كافة أطراف السوق في تحديد سعر الافتتاح وسعر الإغلاق.
- يتضمن أيضاً افتتاح وإغلاق عشوائي للحد من محاولات التلاعب بالأسعار.
- يضم السوق الثالث مجموعة من الشركات المتنوعة، ومنها شركات ذات سيولة جيدة لا تتناسب سيولتها مع نظام التسعير الثابت كنظام رئيسي ووحيد.
- يعيق عملية استغلال لحظات حاسمة للتلاعب بالأسعار كما هو الحال عند استخدام نظام التسعير الثابت كنظام رئيسي ووحيد.
- يمكن تقليل حدود التداول المسموح بها للحد من تذبذب الأسعار.

معدل عدد العقود المنفذة لكل دقيقتين للفترة من 2/10/2011 ولغاية 31/1/2012



□ تمييز مجموعة من شركات السوق الأول بحيث يسمح لها بالتداول ضمن نسبة حدود تبلغ (X%) وذلك بعد تحقيقها للشروط التالية:-

- عدد أيام تداول الشركة (٦٠%) من عدد أيام التداول الكلية.
- نسبة الأسهم الحرة (٢٠%) من رأس المال المدفوع للشركة.

□ يمكن تمييز شركات السوق الأول كذلك من خلال إنشاء مؤشر جديد لشركات السوق الأول فقط أو مجموعة شركات مختارة من السوق الأول ونشره بشكل حي من قبل البورصة مما قد يحفز التداول على شركات السوق الأول.

المفاضلة بين الأسواق الثلاثة (خلق وإيجاد هوية واضحة لشركات الأسواق الثلاثة لدى المستثمرين)

- إعداد نشرات تثقيفية تتعلق بالأسواق الثلاثة ومميزاتها وشروطها وأحكام التداول المطبقة عليها، وتوزيعها على المتعاملين بالأوراق المالية ووضعها على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.
- تمييز الشركات المدرجة في الأسواق الثلاثة من خلال وضعها في مجموعات منفصلة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.
- تنظيم حملات تثقيفية من قبل مؤسسات السوق للتعريف بالأسواق الثلاثة ومميزاتها وشروطها وأحكام التداول المطبقة عليها.

- إلزام الشركات المدرجة في السوق الثاني بتقديم بيانات مالية ربع سنوية.
- خطوة تمهيدية لإلزام جميع شركات السوق بتقديم بيانات مالية ربع سنوية مراجعة مستقبلاً.
- إيقاف التداول/ نقل أسهم الشركات التي لا تقوم بتزويد البورصة بأي من البيانات المالية خلال الوقت المحدد لذلك وذلك بهدف:-
 - تعزيز الشفافية والافصاح في السوق
 - الحد من التعاملات الداخلية (Insider Trading).

المحور الرابع: تعزيز شفافية وكفاءة السوق التعامل بأسهم الشركات غير المدرجة

□ الشركات التي تم إلغاء إدراج أسهمها هي الشركات التي:-

- تحت التصفية.
- تمر باندماج أو بتخفيض لرأس المال واستمر إيقافها عن التداول لمدة تزيد على عامين.
- تمر بأوضاع مالية أو إدارية صعبة أدت إلى إيقافها عن التداول لمدة تزيد على عامين.
- لديها قضايا عالقة لدى الجهات الرقابية أدت إلى إيقافها عن التداول لمدة تزيد على عامين.

- الشركات المساهمة العامة التي لم يتم إدراجها في البورصة سابقاً غالباً ما تكون مملوكة من قبل الحكومة أو من قبل شخص واحد.
- يتم التعامل بأسهمها من خلال مركز الإيداع حالياً.
- يمكنها التقدم بطلبات للإدراج في البورصة.

المحور الرابع: تعزيز شفافية وكفاءة السوق (تنظيم آليات احتساب الأسعار المرجعية)

- تنظم هذه الحالات حالياً من خلال قرار مجلس إدارة البورصة المتخذ في ٢٠٠٤/٦/٣٠.
- نظم القرار المذكور الحالات التي يتم فيها احتساب أسعار مرجعية جديدة أو تعويم السعر المرجعي للسهم أو عدم التدخل في تسعير الورقة المالية.
- توفير مرجعية قانونية واضحة لتطبيق الحالات المذكورة من خلال إضافتها إلى تعليمات إدراج الأوراق المالية.

- يتم تطبيق شروط ومعايير الإدراج أعلاه مرة واحدة كل عام وذلك عند تزويد البورصة بالبيانات المالية المدققة للشركة.
- سيتم اعتماد البيانات المالية المدققة لعام ٢٠١١ لغايات تصنيف الشركات ضمن الأسواق الثلاثة.
- سيتم إدراج جميع الشركات التي لا تزود البورصة بالبيانات المالية وغير المالية اللازمة لتصنيفها ضمن الأسواق الثلاثة في السوق الثالث.